اما لو وجد رجلين يصليان جماعة وتردد في ايهما الامام
فاجتهد واقتدى بمن غلب على ظنه انه الامام قال فينبغي
ان يصح كما في القبلة والثوب والاواني قال الرملي ويعلم
ان اجتهاده بسبب قرائن تدله على عرضه لا بالنية للنية
لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان شرط الاجتهاد ان
يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال هنا لان مدار المأمومية
على النية لا غير وهو لا يطلع عليها وخرج بمقتد بالمفتي
المذكور ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام
مسبوقة فاقتدى به آخر او مسبوقون فاقتدى
بعضهم بعض فتصح القدوة في غير الجمعة في الثانية
على الاصح لكن مع الكراهة كذا في شرح م ر لحجة تتمة
قال الغزي هنا في حاشيته على الجلال ما نصه لو اعتقد
كل من مصليين انه امام صحت صلاته لانه يصلي
لنفسه ولا مقتضي للبطلان بخلاف عكسه اي ما لو التبس
الامر على القوم واعتقد كل منهم انه مأموم لان كل
واحد اقتدى بمن ليس بامام وبخلاف من راى صفا
فنوى الاقتداء بالامام ولم يعلمه فان صلاته لا تصح
لذلك قال في المجموع وكذا لو شك ولو بعد السلام
في انه امام او مأموم اي لانصح صلاته لشكه في انه
تابع او متبوع نعم لو شك احدهما وظن الآخر صحت
صلاة الظان انه امام دون الآخر كما في الروضة وهذا
من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك لكن
قال ابن الرفعة البطلان بمجرد الشك مبني على طريق
العراقيين اما على طريق المراوزة اي وهو المعتمد ففيه
التفصيل الذي ذكر في صفة الصلاة من انه اذا

طال

طال لزمن الشك او اتى بركن بطلت او بقراءة لغت
الى آخر ما ذكر ثم انتهى وثالث ان يأتيا الامام بالصلاة
من غير لزوم اعادة لها اي والشرط الثالث من شروط
صحة القدوة ان يكون الامام لا يلزمه اعادة الصلاة
التي يؤم فيها فلا تصح القدوة بمن لا تغنيه صلاته
عن القضاء كالمتيمم لفقد الماء صلى بمحل يغلب
فيه وجود الماء وبمحدث صلى مع حدثه لاكراه
او فقد الطهورين ومتحيرة بناء على وجوب
الاعادة عليها وهو المعتمد ولو لمن هو في مثل
حاله على الصحيح لعدم الاعتداد بصلاته من
حيث وجوب قضائها وعدم الاعتداد بها بدل
على انها كالفاسدة وانما اتى بها لحرمة الوقت فلا
يجوز ان يرتبط بها صلاة ودخل في منطوق الشرط
المذكور صحة قدوة البالغ بالصبي والحر بالعبد
والمتوضئ بالمتيمم والغاسل لقدميه بالماسح على الخفين
والقادر على القيام بالقاعد والمضطجع والمستلقي
والقادر على الركوع والسجود بالموميء بهما والبصير
بالاعمى والزمن والسليم بالمسلس والطاهر بالمستحاضة
غير المتحيرة والمستور بالعاري العاجز عن السترة
والمستنجي بالماء بالمستجمر وبمن على ثوبه نجاسة
معفو عنها والعدل بالفاسق والمتنع الذي لم
يكفر ببدعته من ينكر ما علم من الدين بالضرورة كما
ذكره على الجلال والذي يكفر ببدعته كالذي يجسم
صريحا وامامه يقول بخلق القرآن فقال ابو علي
الطبري والشيخ ابو حامد ومتابعوهو كما في نقله

في اعتقاد المأموم اذ العبرة
بعقيدته كما تقدم ص

ولا نظر لما علل به الضعيف من انها
ان كانت حائضا فلا صلاة عليها
او طاهرا فقد صلت لاحتمال
انها تطهر بعد صلاة فتجب
عليها قاله م ر ص

الذي لا يلزمه اعادة ص

نحو ص

وبمن جرحه سائل ص

الصحيح ص

طاهر الثوب ص

قال ابن العماد في القول التام ص